



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

التقرير الوطني : الجزائر

مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة

د. نادية آيت زاي (الرئيسة)،

ماري فرنس قرنقو،

زهية شرفي،

فايزة ويبراهي

تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

التقرير الوطني : الجزائر

مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة

د. نادية آيت زاي (الرئيسة)،

ماري فرنس قرنفو،

زهية شرفي،

فايزة ويبراهي

شركاء شيميرا

منسق المشروع

جامعة بروكسل الحرة

<http://dev.ulb.ac.be/dulbea>

بلجيكا

شركاء

<http://www.bayzoltan.hu>

هنغاريا

خليج زولتان غير الربحي المحدودة للأبحاث التطبيقية

<http://www.ekt.gr>

يونان

مركز التوثيق الوطني

<http://www.itu.edu.tr/en/home>

تركيا

جامعة اسطنبول الفنية

<http://www.cittadellascienza.it>

إيطاليا

مؤسسة IDIS سيتا ديلا للعلوم

<http://www.aarcegypt.org>

مصر

مركز البحوث العربية و الأفريقية

<http://www.asrt.sci.eg>

مصر

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

<http://www.ciddef-dz.com>

الجزائر

CIDDEF

<http://au.alexu.edu.eg>

مصر

جامعة الإسكندرية

<http://www.ju.edu.jo>

الأردن

الجامعة الهاشمية

<http://www.rss.jo>

الأردن

الجمعية العلمية الملكية

<http://www.usj.edu.lb>

لبنان

جامعة القديس يوسف

<http://www.univhm.ac.ma>

المغرب

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

<http://www.birzeit.edu>

فلسطين

جامعة بيرزيت

[/http://www.alepuniv.com](http://www.alepuniv.com)

سوريا

جامعة حلب ALLEPO

<http://www.ucar.rnu.tn>

تونس

جامعة قرطاج

مشروع شيميرا الذي أدي الي هذا التقرير قد تلقي تمويل من الاتحاد الاوروبي برنامج 2007/ (FP7-2013) تحت اتفاقية منح رقم 266633

(SHEMERA -Euro-Mediterranean research cooperation on gender and science: SHE Euro-Mediterranean Research area)

يعكس التقرير وجهة نظر المؤلفين فقط ، لا يتحمل الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية لاي استخدام للمعلومات في هذا التقرير و كذلك شركاء مشروع شيميرا ككل.

القاهرة : أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا 2014

ISBN: 21520/2014

قائمة المحتويات:

٣مقدمة
٤	١- إحصائيات عن المرأة في العلوم.....
٤	القضايا المنهجية والبيانية.....
٤مقدمة
٤	وجود المرأة في العلم.....
٥	المجالات العلمية أو الفصل الأفقي.....
٥	الأقدمية أو الفصل العمودي.....
٥	الوصول إلى صنع القرار في مجال العلم.....
٦	٢- سياسات المساواة بين الجنسين.....
٦	ظروف السياسة.....
٦	الإطار التشريعي.....
٦	المؤسسات و السياسات.....
٦	٢-٢- سياسات المساواة بين الجنسين في العلوم.....
٦	هياكل المساواة بين الجنسين في مجال العلوم.....
٧	إحصائيات و مؤشرات.....
٧	إجراءات التوازن بين الجنسين.....
٧	خطط تحقيق المساواة و التدابير ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.....
٧	التوجيه.....
٧	التمويل.....
٧	التوازن بين العمل والأسرة.....
٧	النساء ودراسات النوع.....
٧	العمل على الشبكة.....
٨	٣- التوصيات.....

مقدمة

شيميرا مشروع مدعم من طرف الاتحاد الأوروبي ومنسق من طرف الجامعة الحرة ببروكسل.

والهدف منه تعزيز التعاون والبحث حول النوع والعلم بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطة. وهذا المشروع يدخل في إطار ترقية تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في كل قطاعات النشاط وتم تكييفه للمجال الخاص بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي. ولقد تم تنفيذ مبادرات لترقية المساواة بين الجنسين في بلدان الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع لإثراء البحث. إن المنهجية والأدوات المستعملة في تلك البلدان قد وسعت واستعملت لبلدان المتوسط.

وفي هذا المشروع، فإن الفكرة لكل بلد هي دراسة المكانة التي يحتلها الرجال والنساء في البحث العلمي لحشد كل طاقات ومهارات البحث بشكل أفضل (رجالاً ونساءً). وتتم دراسة جوانب مختلفة سواء كانت تنظيمية أو الحصول على التمويل من طرف الباحثين أو السياسات والاجراءات التي تشجع النساء أو الرواتب أو الحصول على مناصب مسؤولية. والبلدان المشاركة هي الجزائر ومصر والأردن ولبنان المغرب وفلسطين وسوريا وتونس.

وتسمح المقارنة بين بلدان المنطقة حسب المواضيع المختلفة باتخاذ موقف في هذا المجال وتحديد ومشاطرة الممارسات الفضلى والتجارب. والمقارنة بين بلداننا وبلدان الاتحاد الأوروبي مثيرة لأنها تبين طرقاً واختلافات مماثلة ولكن أيضاً الجهود المبذولة بعد تشخيص الوضعية.

ركز العمل على إحصائيات فصلت بين طرف الرجال والنساء في مجال البحث، السياسات القائمة الحساسة من النوع والمنفذة في البحث والمهن العلمية. سلطت النتائج المتحصل عليها الضوء على التقدم والتطور اللذان سيتم إحرازها. كما أهدف العمل الإحصائي ببحث في الأدب الرمادي لتبسيط بعض الضوء وتوضيح أي اختلاف كمي بين الفتيات والفتيان في المهن قيد التقدم (فصل عمودي) والاختلافات الكمية بين الفتيات والفتيان في قطاعات مختلفة (فصل أفقي) جنباً إلى جنب مع ما يحددها.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر سجلت مساواة وعدم تمييز في كل أشكالها. علاوة على ذلك فالسياسات العامة المنفذة مساوية وليس فيها تمييز. وبالنسبة لوضع الأسرة والمرأة فقد صودقت وطبقت عديد من الاتفاقيات والمواثيق. ومن جهة أخرى، أحرز تقدم ووضع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة آليات واستراتيجيات وبرامج عمل بما في ذلك برنامج مكافحة العنف ضد المرأة، إدخال نقاط اتصال بين الجنسين في عدة وزارات ومؤسسات وبرنامج «الإنصاف»

بالنسبة لمكانة المرأة في السياسة، تعزيز سياسة دخولهن عبر نظام المحاصصة الذي أنشأ وجعل ليكون فعالاً في الانتخابات التشريعية لعام 2012. وقد سلطت عقوبة على التحرش الجنسي.

علاوة على ذلك فعدد الفتيات الذي يفوق عدد الفتيان المسجلين في التعليم المتوسط والتعليم الثانوي وعدد المعلمات الأعلى في هذه المستويات من المعلمين والعدد المتزايد للفتيات والنساء المسجلات في الجامعة واللواتي يشكلن الأغلبية هي دوافع الفخر في النظام التربوي ككل.

يشكل السياق الوطني في هذا الصدد فرصة جيدة.

لا يبدو بداية أن هذا العمل له صلة بالجزائر في البحث العلمي لأن الوصول إلى الجامعة يتساوى فيه الفتيان والفتيات. يعتمد مسار البرامج الجامعية على المعايير التعليمية وليس على تلك المتعلقة بالنوع. ويرتكز اختيار القطاعات على المعايير التربوية. كما أن الوصول للبحث والوصول لتمويل مشاريع البحث هو نفسه عند الرجال والنساء الباحثين على حد سواء والأجور متساوية بالنسبة لمستويات المهارة المتكافئة.

قد يتصور المرء أن العدد المتزايد من الفتيات اللواتي ينتقلن من التربية الوطنية إلى التعليم العالي يمكنه أن يؤثر فقط فيما بعد التدرج، البحث العلمي والوصول إلى مناصب صنع القرار.

أضف إلى ذلك أن الحالات المختلفة لو كانت معروفة لدى الأخصائيين فإنها ستقبل كأمر واقع لا تدخل حوله ضمن اختصاصاتهم. لأن هذه الحلول لا تجد مكاناً لها في عدم المساواة بين الجنسين. إن الدروس العلمية مشبعة بمقدار قليل جداً من هذه المفاهيم على عكس فروع العلوم الاجتماعية التي يتطلعون عليها أكثر.

كان للمشروع الفضل في رفع الوعي وتحديد المعوقات لجمع بيانات إحصائية موحدة وكاملة ودورية. كما سمحت أيضاً بملاحظة أن عدد الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج ليس تكتملة منطقية للطلبة المسجلين في التدرج وأن عدد الفتيات قليل بشكل متناقض كما أن عدد الفتيات قليل في مناصب صنع القرار على الرغم من تزايد عددهن. ويمكن أن نشير أيضاً إلى أن البحث لتفسير هذه الظاهرة قليل جداً.

في نهاية المطاف، إن كانت القوانين والتنظيمات تضع الرجال والنساء على موطئ قدم متساو فالبيانات المتوفرة تظهر حقائق أخرى يفتح هذا الوعي آفاقاً للدراسات الإحصائية لتحديد المشاكل بدقة دراسات من شأنها أن توضح المنشأ والمعوقات والبحث في الأخير عن الحلول المواتية.

يركز هذا المشروع على جهود الدولة لتدريب الطلبة لغاية التدرج والإخفاقات فيما بعد التدرج والتي تولد خسارة للقدرة على البحث وبالتالي حرمان البلد من موارد لتطويره.

1- إحصائيات عن النساء في العلوم:

القضايا المنهجية والبيانية

المصادر الرئيسية للبيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات د و إ
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – و ت ع ب ع
- حولية إحصائية لوزارة التعليم العالي، عام 2010-2011
- تعداد السكان ت ع س س 2008
- اليونسكو 2005 « لمحة عن العلم في الجزائر

إن جمع البيانات عن الجزائر غير مكتمل تماما وتتعلق الثغرات في البيانات بالباحثين و الخريجين من الدكاترة. ويعزى نقص البيانات لدى الباحثين لعدم وجود البحث والتنمية في الجزائر. يعطي تقرير 2005 لليونسكو العدد الكلي فقط للباحثين المتراوحة أعمارهم بين 25-64 لسنة 2004 لكن لم يتم تقسيم هذا الرقم حسب النوع. لقد تم تقسيمه حسب الميادين الرئيسية للعلم. بخصوص مستوى الدكتوراه، هناك بيانات مصنفة حسب النوع لعدد الطلبة الدكاترة لكن لا تتوفر أية معلومة للدكاترة المتخرجين.

في غياب البحث والتنمية، لا يمكن تحليل فئة الباحثين بالتفصيل بالتمييز بين الباحثين والتقنيين وغيرهم. علاوة على ذلك، ليس لدينا معلومات دقيقة عن نفقات البحث والتنمية.

بالنسبة للموظفين الجامعيين فالبيانات لسنة 2004 كاملة ولكن هناك ثغرات وتناقضات في بيانات 2010. ويستحيل في كلا السنتين فصل أعداد النساء والرجال في الدرجة أ بنفس الميدان العلمي أو بالسن.

وفي غياب مسح للأجور ليس هناك أيضا بيانات أولية لتقدير الفجوة في الأجور بين الجنسين في العلم أو البحث.

يتوفر مؤشران لتقييم إلى أي مدى يمكن للمرأة تحديد البرنامج، عدد رؤساء المؤسسات الإناث في قطاع التعليم العالي والمؤشر الأكثر تقييدا والذي يعتمد على مدراء الجامعات الإناث أو مؤسسات أخرى معتمدة لتحرير شهادات الدكتوراه في قطاع التعليم العالي. ولا توجد مع ذلك بيانات لنسبة النساء في المجالس ونسبة النساء المقدمات لطلبات تمويل البحث أو المستفيدات منه.

مقدمة:

بلغ معدل عمالة الذكور بالجزائر سنة 2010 ما قدره 63.3% إلا أن معدل الإناث كان أقل بكثير، عند 11.5% (د و إ). هذه المعدلات قريبة جدا من المعدلات التي نقلها البنك الدولي في سلسلة مؤشرات التنمية العالمية. معدل عمالة الإناث 11.8% في 2010 (12.3% في 2012) مقارنة مع معدل الذكور البالغ 65.4% في 2010 (66.1% في 2012). علاوة على ذلك ففي 2010 كانت 36.3% من النساء الجزائريات يعملن بالدوام الجزئي مقارنة مع حصة أقل بكثير قدرها 14% من الذكور العاملين بالدوام الجزئي.

للجزائر 35 جامعة، 14 جامعة كلية و 19 مؤسسة وطنية غير جامعية للتعليم العالي. أكبر ثلاث جامعات من حيث عدد الطلاب المسجلين هي جامعة قسنطينة وجامعة وهران السانية وجامعة باتنة.

وفقا لتعداد السكان لسنة 2008 فإن 10% فقط من النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 سنة تحصلوا على شهادة التعليم العالي.

0.33% من الناتج المحلي الإجمالي تم انفاقه في البحث والتنمية 2010

وجود المرأة في العلوم

تشكل النساء أقلية بين الناس الذين أتموا بنجاح التعليم العالي والذين يعملون كمحترفين وفنيين في العلوم والتكنولوجيا (م ب ع ت). مثلت النساء في عام 2004 31% من هؤلاء السكان و 39% في عام 2010. ولا يزال الرجال يهيمنون على السكان العاملين من العلماء والمهندسين. مثلت النساء 30% من هؤلاء السكان في عام 2004 و 40% في عام 2010، إلا أن هذه الزيادة في نسبة النساء تعزى كليا لتراجع عدد العلماء والمهندسين الذكور التي كانت أشد بكثير من انخفاض عدد العلماء والمهندسين الإناث بين عامي 2004 و 2010، لذلك، على الرغم من أن نسبة النساء زاد فهذا لا يبنى عن أي تقدم أو تحسن في الوضع.

يهيمن الذكور كثيرا على السكان من الباحثين في الجزائر. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات متوفرة لعام 2010، نعلم أن في 2004، 35% فقط من كل الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين 25-64 نساء. بالنسبة للدوام الكلي المعادل، يخبرنا تقرير اليونسكو لسنة 2005 أن نسبة النساء ارتفعت إلى 36.5% من حيث انتشارها في القطاعات، إن قطاع التعليم العالي هو الذي يقوم بمعظم الأبحاث و 95% من جميع الباحثين ينشطون في هذا القطاع في عام 2004، تم توزيع 5% مما تبقى في الحكومة والمؤسسة التجارية والقطاعات الحرة غير الربحية.

المجالات العلمية أو الفصل الأفقي

لا تتوفر في الجزائر أي بيانات عن خريجي الدكتوراه. ومع ذلك كان 48% من طلاب الدكتوراه في عام 2010 نساء، صعودا من 43% في 2003-2004. عندما ننظر بشكل أكثر تحديدا في مجال العلوم والرياضيات والإعلام الآلي فإن حصة النساء تبقى مستقرة، في عام 2010، كان 48% من طلاب الدكتوراه في هذا المجال (انخفاض من 54% في فترة 2003-2004). ومع ذلك، انخفضت حصتهن إلى 32% بين طلاب الدكتوراه في الهندسة والتصنيع والبناء (صعودا من 31% في 2003-2004).

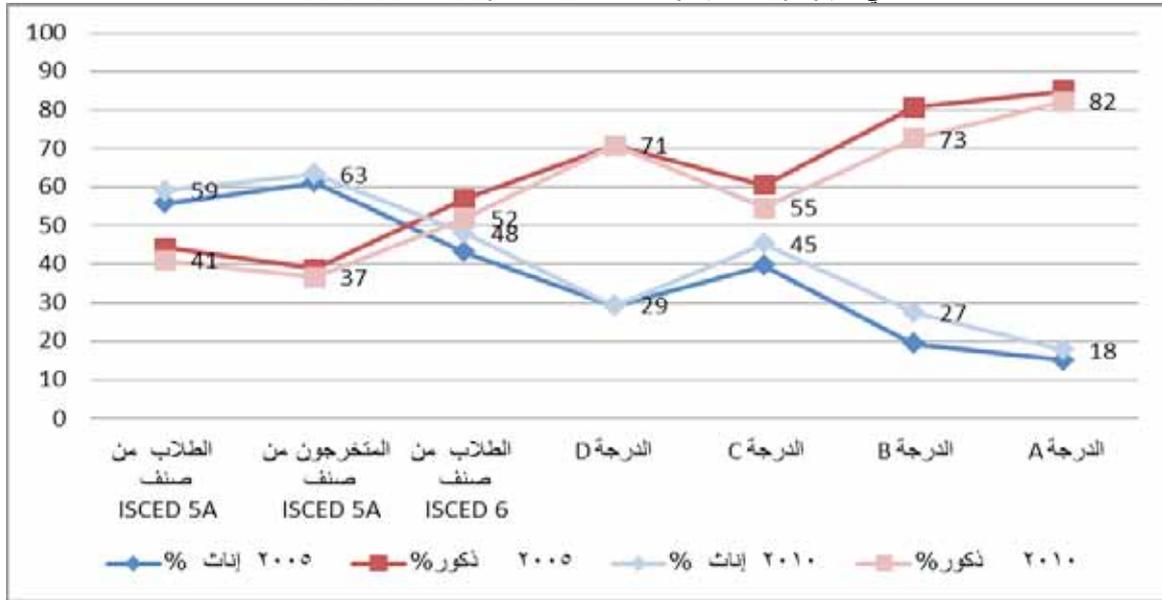
الأقدمية أو الفصل العمودي

المقص في المخطط 1 ليست كاملة، (ت د م ت) 6 أو خريجي الدكتوراه غير موجودون نظرا لعدم وجود هذه البيانات بالنسبة للجزائر. يظهر أنه في عام 2010، كان 60% على الأقل من طلاب (ت د م ت) 15 والخريجين نساء. وكانت حصة النساء في ازدياد على هذا المستوى مقارنة مع عام 2004. وفي عام 2010، كان 48% من طلاب الدكتوراه نساء. يقترب الوضع بالتالي من المساواة في هذا المستوى خاصة وأن نسبة النساء قد تزايدت بسرعة من 43% من طلاب الدكتوراه في الفترة 2003-2004 إلى 48% في عام 2010، ولكن اعتبارا من الخطوة الأولى في المسار الجامعي، الدرجة الأدنى (الدرجة د) فإن حصة النساء تراجعت بشكل هائل إلى 29% والحالة مستقرة تماما عند هذه الدرجة بين 2005 و 2010. على الرغم من كون توزيع النساء والرجال أكثر مساواة لحد ما عند مستوى الدرجة ج إلا أن الفجوة تتسع مرة أخرى بشكل ملحوظ عند الدرجات العليا ب و أ. عند الدرجة ج هناك نسبة أعلى شيئا ما من النساء مقارنة بالرجال عند الدرجة د. 45% في 2010 (صعودا من 40% عام 2005).

في الجزائر، في هذه المرحلة، في الانتقال بين الدرجات ج و ب يفتح المقص. تبقت في الدرجة ب 27% فقط من النساء على الرغم من أن الوضع قد تحسن منذ عام 2005 عندما كان هناك 19% فقط من النساء في هذه الدرجة.

أخيرا، في الدرجة أ، حصة النساء منخفضة بشكل كبير ومرة أخرى لا تحسن حقيقي يمكن ملاحظته على مر الوقت، تمثل النساء 15% من موظفي الدرجة أ في عام 2005 و 18% في عام 2010. يبدو الفصل بين الجنسين في الأوساط الجامعية في الجزائر بالتالي مضاعفا، أولا مع أرضية لاصقة أو عوائق في الدخول إلى المسار الجامعي وبعد ذلك السقف الزجاجي الذي يعيق النساء مرة أخرى عن أعلى الرتب، الدرجات ب و أ. يسمح مؤشر السقف الزجاجي بقياس هذه النتيجة بشكل مختلف، فقد انخفضت في الجزائر من 2.3 إلى 2.2 بين عامي 2005 و 2010. وبما أن قيمة المؤشر أعلى من 1 بكثير فهذا يدل على وجود سقف زجاجي سميك في الجزائر. تجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة مع مجموع الموظفين الجامعيين، لا يمثل الموظفون من الدرجة أ سوى حصة صغيرة جدا، وتمثل الإناث الموظفات من الدرجة أ 4% من جميع الإناث الجامعيين و يمثل الموظفون الذكور من الدرجة أ 11% من جميع الذكور الجامعيين.

شكل 1: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في الجزائر: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2001/2004



المصدر: خبير وطني

للأسف، لا توجد حاليا أية بيانات تتيح إجراء تحليل لوضع الإناث العالمات على السلم الهرمي في قطاعات أخرى غير قطاع التعليم العالي.

الوصول إلى صنع القرار في مجال العلم

من بين 35 جامعة في الجزائر، اثنتين فقط لها رئيسة جامعة. في المجموعة الأوسع التي تضم جميع مؤسسات التعليم العالي - الجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي الوطنية غير الجامعية - هناك 68 مؤسسة من بينها ثلاثة فقط لها رئيسة. وبالتالي هناك مجال ضئيل جدا للنساء للتأثير على البرنامج العلمي.

لا تتوفر أي بيانات عن حضور المرأة في المجالس العلمية والبحثية ولا عن وصولهن إليها والنجاح في الحصول على تمويل للبحوث.

٢- سياسة المساواة بين الجنسين

٢-١ ظروف السياسة

الإطار التشريعي

نص الدستور الجزائري لعام (1996) على المساواة بين المرأة والرجل. تنص المادة 29 على أن: «جميع المواطنين متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي حالات شخصية أو اجتماعية أخرى».

ينص الدستور على أسبقية الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية في المادة 1. ويعتبر هذا كأصل للنهوض بحقوق المرأة.

انضمت الجزائر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (إ ق ت ض م) في عام 1996 وتحفظت على المواد التالية: 2(إجراءات سياسية)، 15(4) (حرية اختيار الإقامة والسكن)، 16 (المساواة في الزواج والحياة الأسرية) و 29 (المتعلقة بإدارة الاتفاقية، التحكيم في حال نشوء نزاع).

وقد أشارت لجنة (إ ق ت ض م) إلى أن «التحفظات على المادتين 2 و 16 تتعارض مع الهدف والغرض من الاتفاقية. و»أعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم وجود أحكام شاملة في القانون المدني والجنائي تحدد وتحظر التمييز ضد المرأة، وكذلك الأحكام المتعلقة بالحقوق المتساوية للمرأة، ما يجعل تعزيز مبدأ المساواة الدستوري بفعالية متعذرا. بالإضافة إلى قلق رئيسي آخر هو استمرار وجود أحكام تمييزية على أساس الجنس في القوانين مثل قانون الأسرة والقانون الجنائي.

المؤسسات والسياسات

تعد وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (و ت و أ ق م) المنظمة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق المرأة في الجزائر. وهي مدعومة من قبل المجلس الوطني للمرأة والأسرة.

وقد بوشر برنامج تعميم المنظور النوعي في الأونة الأخيرة من قبل و ت و أ ق م وتلقي الدعم الفني من هيئات التعاون، من نظام الأمم المتحدة أساسا.

وقد شهد العقد الماضي زيادة جوهرية في معدلات التحاق الفتاة بالتعليم الثانوي والعالي. وقد تم ربط تسهيل ولوج الفتاة إلى التعليم باستثمارات مهمة في إطار سياسة ضمان التعليم المجاني والإلزامي للجميع أي زيادة عدد المرافق التعليمية للمستويات الابتدائية والإعدادية، وصولا إلى أكثر المناطق النائية من البلاد، إنشاء المدارس الداخلية التي سمحت للفتيات بمواصلة دراساتهم، إقامة النقل المدرسي وتوفير المساعدات المختلفة للأسر الفقيرة. وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقاعدة «مقعد دراسي لكل حاصل على البكالوريا، الدرجة أ»، سنحت بولوج بأعداد هائلة إلى الجامعات، جنبا إلى جنب مع الإجراءات الموجهة إلى تقريب التعليم من السكان، إنشاء قاعات للإقامة في كل جامعة على سبيل المثال وإقامة وسائل نقل مخصصة للطلاب ومراكز صحية جامعية ومنح.

لا تزال مشاركة المرأة في العمل مع ذلك منخفضة جدا ومتركزة في القطاع العام. تعزيز روح المبادرة لدى المرأة هو واحد من مجالات عمل وزارة التضامن الوطني.

الخطوات الإيجابية الأخيرة فيما يخص تنفيذ السياسات التي تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين ووضع استراتيجيات وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين هي كما يلي:

- إنشاء المجلس الوطني للمرأة والأسرة (2006).
- إنشاء مرصد لعمالة الإناث (2006).
- إجراء مسح وطني للنساء من ضحايا العنف، وتطوير استراتيجية وطنية ضد العنف ضد المرأة ومخطط تنفيذها الوطني (2011 - 2007 PANPIF).
- مكان انعقاد ندوة وورش عمل حول روح المبادرة النسائية.
- تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز وإدماج المرأة (2008/2013) وخطة عملها (2010-2014).
- إنشاء برنامج مشترك من أجل المساواة وتمكين المرأة في الجزائر. شمل هذا البرنامج حوالي عشرين مصلحة من مصالح القطاع.

٢-٢ سياسات المساواة بين الجنسين في العلوم

هياكل المساواة بين الجنسين في العلوم

ليس ثمة وحدة للنوع في الجزائر على المستوى الوزاري تعنى بقضايا النوع في البحث العلمي ولا هيكل مماثل على المستوى الحكومي السامي.

الإحصائيات والمؤشرات

ثمة إحصائيات مفصلة حسب الجنس في التربية والتشغيل وفي مجالات أخرى. وتنتشر وزارة التعليم العالي والبحث على غرار وزارات أخرى بشكل منتظم إحصائيات مفصلة حسب الجنس لاسيما فيما يخص الطلبة والأساتذة.

وفي 2013، تم إنشاء قاعدة معطيات الإنصاف وهي تشمل كل الإحصائيات المفصلة حسب الجنس لقياس المنجزات في التنمية البشرية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي بما في ذلك المساواة بين الجنسين. وهي تشمل 11 وزارة بما في ذلك وزارة التعليم العالي والبحث العملي. وتم إنشاء ملف للباحثين والخبراء في النوع للبرنامج لترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر.

تعد إحصاءات التصنيف حسب الجنس في مجال العلوم غير مكتملة للغاية وليس هناك مسح للبحث والتنمية في البلاد.

إجراءات التوازن بين الجنسين

تم تطبيق عمل إيجابي للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية لعام 2012 عقب إدخال المادة 31 أ في الدستور التي تسمح بالتمييز الإيجابي لوصول المرأة إلى السياسة. أنشأ القانون العضوي رقم 12-03 بتاريخ 12 جانفي 2012 المحاصصة الإلزامية للتمثيل الأدنى من النساء في انتخابات المجلس الشعبي الوطني، والمجالس الولائية والمجالس البلدية. ليس هناك مقياس للتوازن بين الجنسين فيما يتعلق بمناصب صنع القرار والوزراء.

ليس هناك التزام رسمي حول التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار العلمية أو اللجان. لا يوجد أي إجراء في الحين لتنفيذ حصص أو أهداف في المجالس العلمية أو الجامعات أو مؤسسات البحث.

خطط المساواة والإجراءات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين

ليس مطلوباً من الجامعات ومؤسسات البحث وضع خطط المساواة بين الجنسين أو إجراءات متعلقة بالمساواة بين الجنسين مثل وحدات النوع أو مرصد النوع. لحد علمنا، هي غائبة تماماً في الجزائر.

التوجيه

التوجيه ليست ممارسة مؤسسية فيما يتعلق بالعلماء الصغار من كلا الجنسين. لا توجد برامج توجيه مخصصة للنساء.

التمويل

يتم منح تمويل البحوث على أساس الجدارة دون أي حكم متعلق بنوع الجنس لضمان المساواة في الحصول على التمويل. لا توجد تمويلات خاصة أو جوائز للنساء على المستوى الوطني.

التوازن بين العمل والأسرة

تقدر إجازة الأمومة في الجزائر بـ 98 يوماً، براتب مدفوع 100٪ وتمنح ساعات الرضاعة الطبيعية لمدة تصل إلى ساعتين يومياً لمدة 6 أشهر وساعة واحدة لمدة ستة أشهر أخرى. بينما إجازة الأبوة 3 أيام فقط.

للنساء حق بناء على طلبها في إجازة تتراوح بين 0 و 5 سنوات لحمل طفل صغير. هذه الإجازة غير مدفوعة. ويضمن القانون إعادة الدمج في العمل.

ليس هناك مخطط خاص للعلماء والباحثين كما أن الموارد الخاصة لدعم العائدين بعد انقطاع عن المهنة في مجال العلوم غائبة.

النساء ودراسات النوع

لا يتم تدريس النوع كموضوع في التعليم العالي على الرغم من كونه مستخدماً كثيراً كمقاربة مفاهيمية للبحث في عدة مواضيع. وقد أدرجت مراكز مثل مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية ومركز البحث في الدراسات التطبيقية أو م ب د ت، من بين أمور أخرى، مقاربة النوع بشكل كامل.

العمل على الشبكة

تأسست جمعية المرأة في العلوم (المرأة في العلوم) في عام 2013 وبدأت في تنظيم أنشطة لزيادة وضوح الرؤية والاعتراف بمساهمات المرأة في العلوم والتكنولوجيا، لتعزيز وضع المرأة في العلوم والتكنولوجيا، سواء في القطاعين العام والخاص، لمواجهة الصور النمطية السلبية للمرأة فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا وكذلك ضد المرأة في العلوم والتكنولوجيا

٣- التوصيات

تم الاتفاق على التوصيات التالية:

- من حيث البيانات الإحصائية:
 - وضع إطار لتوحيد البيانات الإحصائية.
 - جعل مجموعات البيانات متاحة بشكل دوري.
 - تحديث البيانات وتنظيم قواعد البيانات وتحديد الاستراتيجيات.
 - الاستفادة من ندوة البيانات وجعل الأولوية لها.
- في ترقية موضوع «النوع والعلم» في قطاع البحث:
 - إنشاء مرصد «المرأة في العلوم» (عمل عرضي)
 - تعزيز شعار «النوع والعلوم» من خلال إنشاء عدد أكبر من المقاعد.
 - إنشاء مقاعد على النوع (في معناه العام)
 - المبادرة إلى برنامج وطني للبحث (ب و ب) للنوع.
 - توسيع البحث حول «النوع والعلم» لباحثي الفرع العلمي والتكنولوجي (المركز في العلوم الاجتماعية)
 - أن تصبح أكثر انخراطا في هذا المجال.
 - نشر وتعميم مفهوم النوع.
 - رفع مستوى الوعي لدى الأجيال الشابة.
- في العمل على الشبكة والعمل الشامل
 - إنشاء وبناء صلة بين التخصصات الاجتماعية/ العلوم الإنسانية وتخصصات العلم والتكنولوجيا حول «النوع والعلم».
 - إنشاء شبكة من الباحثين مخصصة للـ«نوع والعلم»
 - الشروع في الشبكة عن طريق إنشائها من المشاركين في ورشة العمل لإطلاقها.
 - جعلها م إ ت ح م ط منشطا لها كمزود للدفع بها قدما حتى يتم اعتمادها من قبل الباحثين.
 - يقترح ممثل القسم العام للبحوث جعل م إ ت ح م ط مركزا للبحث العلمي والتقني واقتراح الدعم من خلال التمويل.
 - إنشاء منتدى للتبادل.
- في تغيير السلوك
 - القيام بفترات راحة للتخفيف من حدة «العقليات».
 - إشراك وسائل الإعلام والأسرة.
 - تحسين صورة النساء والفتيات في الكتب المدرسية.
- أخرى:
 - إنشاء وزارة للإحصاء.
 - إشراك البرلمان.
 - إشراك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

المستخلص

يهدف هذا التقرير الي ابراز بعض النتائج المترتبة علي حالات عدم التوازن الخاصة بالنوع في المهن العلمية في القطاعين الاكاديمي وغير الاكاديمي، حيث تم التطور من مشروع بحثي مشترك يتم اجرائه من جانب الشركاء بالتعاون مع معاهد عربية واوروبية اخري في اطار مشروع شميرا. ويتمثل الهدف العام لمشروع شميرا في تعزيز التعاون البحثي فيما يتعلق بالنوع والعلم بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية المطلة علي البحر الابيض المتوسط: الجزائر، مصر، الاردن، المغرب، لبنان، فلسطين، سوريا وتونس. من المتوقع ان يؤدي التعاون البحثي الي تطور فهم اسباب حالات التباين والتفاوت الخاصة بالنوع في مجال العلوم في المنطقة، وذلك بمراعاة التقاليد وحالات التباين الثقافي، بالاضافة الي تحليل كيف تتناول الدول العربية المطلة علي البحر المتوسط هذا الموضوع بالذات. لقد هدف هذا المشروع البحثي الي جمع البيانات الخاصة بالدول العربية المطلة علي البحر المتوسط لكي تكون بمثابة الاساس للتحليل النسبي المقارن للوضع الحالي الخاص بتكافؤ النوع في مجال العلم لكي يكون بمثابة المعيار لتطور هذا المجال في المستقبل، وكذلك توجيه الباحثين وصناع السياسة وواضعي الاستراتيجيات لكي يتم تحديد وتناول المشكلة الرئيسية. ويؤكد هذا التقرير علي مدخلين اساسيين بغرض تحديد الوضع الخاص بالمرأة في مجال العلوم في كل الدول:

جمع الاحصائيات التفصيلية الخاصة بالنوع والتي تشمل توزيع المرأة والرجل في المجالات والمهن العلمية، مستوي الاقدمية والمشاركة في صنع القرار في مجال العلوم

وصف الاستراتيجيات، التشريعات، الاجراءات الايجابية والسياسات الخاصة بتكافؤ النوع، مصحوبة بالتاكيد علي المبادرات والسياسات الخاصة بتكافؤ النوع في مجال العلوم.